

طرق التدقيق الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته وأثرها على التحصيل الضريبي

Tax audit methods under Income Tax Law No. 34 of 2014 and its amendments and their impact on tax collection

أحمد محمد عرفة

مستل من رسالة ماجستير بتخصص المحاسبة-جامعة الإسراء-الأردن.

Email: Ahmaad56@gmail.com.

تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٩/١٥

تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٨/٢٩

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٨/٢١

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طرق التدقيق الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته، وأثرها على التحصيل الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والاستدلالي، حيث قام الباحث ببناء استبيان خاص بالدراسة، تم توزيعه على عينة عشوائية، والتي تكونت من (١٦٠) مدققاً ضريبياً ومدقق حسابات ومفتوحاً ضريبياً، وخلصت الدراسة إلى أن المتوسط الحسابي الكلي للمقياس العام جاء بدرجة متوسطة، واحتل بعد التدقيق الضريبي وأثره على التحصيل الضريبي المرتبة الأولى بدرجة متوسطة، في حين جاء بعد المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من التشريعات الضريبية والتدقيق الضريبي والمحفزات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) وتعديلاته على التحصيل الضريبي. وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي الضريبي بين المواطنين وتمميته، والارتقاء بمستوى الخدمات الضريبية للوصول إلى خدمات ضريبية تتمتع بدرجة عالية من الجودة، تعتمد على العدالة والشفافية وتطوير الخدمات الضريبية وتبسيطها وتجديدها باستمرار.

كلمات دالة: التشريعات الضريبية، التدقيق الضريبي، المحفزات الضريبية، التحصيل الضريبي.

Abstract: This study sought to identify the methods of tax auditing under the Income Tax Law No. 34 of (2014) and its amendments and their impact on tax collection, and to achieve the objectives of the study, the study adopted the descriptive and inferential approach where the researcher constructed a special questionnaire for the study that was distributed to a random sample that consisted of (160) A tax auditor, an auditor, and a tax commissioner, and the study concluded that the overall arithmetic average of the general measure came with a medium degree. The dimension of (tax auditing and its impact on tax collection) ranked first with a medium degree, while the dimension (tax incentives and their impact on tax collection) came last with a medium degree, and the results indicated the existence of a statistically significant effect for each of the tax legislation, tax auditing and tax incentives. Under the Income Tax Law No. (34) of (2014) and its amendments on tax collection, the study recommended the necessity of spreading and developing tax awareness among citizens, and upgrading the level of tax services to reach tax services of a high degree of quality that depend on fairness and transparency, developing tax services, simplifying them and constantly renewing them.

Key words: Tax legislation, tax audit, tax incentives, tax collection

يُعتبر التحصيل الضريبي أحد أهم الطرق المستخدمة منذ عصور، والتي تساهم بدورها في تغطية نفقات الدولة المختلفة التي تقوم الدولة بتمويلها والمحافظة على ديمومتها، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها؛ وذلك لتجسيد التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع على مختلف الطبقات، فقيرة كانت أم وسطى أم غنية، حيث إن الضريبة لا تتوقف عند حدودها ويُعدها المالى المتمثل بتوزيع الأعباء المالية اللازمة للإنفاق العام بين أفراد المجتمع؛ وذلك لتأمين الحاجات العامة التقليدية العادية لأبناء المجتمع (العطووط، ٢٠١٨).

ووفقاً للموقع الإلكتروني التابع لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات (٢٠٢٠)، ونظراً لأهمية قانون ضريبة الدخل الأردني وتأثيره المباشر على فئات كثيرة من أفراد المجتمع، وفي ظل سعي الدولة إلى تحقيق أهداف الضريبة الرئيسية المتمثلة بوفرة الحصيلة، والعدالة الضريبية، والتدخل؛ لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، وعدم لجوء الشركات إلى التهرب من دفع الضرائب، وإعادة توزيع الثروة وتوجيه الاستثمار وغيرها من الأهداف. فقد سعت الحكومة إلى إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف من خلالها إلى تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي، وأهمها قانون ضريبة الدخل، وقد تم عرض قانون ضريبة الدخل على مجلس النواب لأكثر من مرة؛ لإقراره كقانون دائم، ففشلت في تحقيق الهدف؛ نتيجة لتضارب الآراء والمصالح، وتأثير القوى الاقتصادية المختلفة المؤثرة في صنع القرار. وعليه فقد قامت الحكومة بإصدار القانون بشكل قانون مؤقت تحت الرقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، ومن ثم قامت بإصدار قانون دائم تحت الرقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) تم تعديلاته.

من ناحية أخرى، تُعتبر ضريبة الدخل من أقدم أشكال الضرائب التي فرضت على المواطنين من قبل الدول، وبشكل مترام مع تطور الحضارات وحاجاتها إلى توفير الأمن والبنى التحتية؛ مما أدى إلى قيام الدولة وفرض سيادة القانون، الذي جاء في مضمونه فرض الضريبة وتحصيلها بعدة طرق، حيث تختار كل دولة الطريقة المناسبة في كيفية وآلية التحصيل، وبما يتناسب مع ظروفها، وخاصة عندما يتم التعديل على التشريعات الضريبية لديها، وتفرض ضريبة الدخل على أرباح الخاضعين لقانون ضريبة الدخل من خلال استثماراتهم (شيهب والرزيق، ٢٠١٨).

إلا أن الكثير من أبناء المجتمع يعتقدون أن الهدف الوحيد من وراء فرض الضريبة، هو جباية الأموال لصالح خزينة الدولة، وأن هذه الجباية تكون من المواطنين لغايات تمويل نفقات الدولة الجارية منها أو الرأسمالية؛ إلا أن هذا ليس هو الهدف الوحيد والمباشر للضريبة، بل هناك أهداف أخرى لفرض الضريبة، يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة، وينعكس أثرها بشكل مباشر وإيجابي على المواطنين، إذا تم استغلال فرض الضريبة بشكل فعال على المكلفين الخاضعين لها من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين، ومراعاة الدولة للقدرة على تحمّل العبء الضريبي للمكلفين.

كما تهتم العلوم المحاسبية بشكل عام بجمع البيانات الخاصة بالعمليات المالية والوحدة المحاسبية، وحفظها وتسجيلها وعرض النتائج المترتبة عليها في ضوء جملة من المبادئ والمفاهيم والقواعد والأساليب الفنية، إذ تعبر المبادئ المحاسبية عن مجموعة من الإرشادات لحل المشاكل المحاسبية في حالة الطوارئ أو اتخاذ إجراءات محاسبية محددة، من ناحية أخرى، ترتبط المبادئ المحاسبية بالتوظيف الفعلي للمحاسبة، إذ تُعتبر بمثابة الموجّه والمرشد فيما يختص بآلية معالجة الأحداث المالية في الوحدة المحاسبية. كما تُعتبر المبادئ الرئيسية للمحاسبة عن مجموعة القواعد العامة والقرارات التي تحكم أساليب تطوير المحاسبة، والتي تُسمى بالخصائص الرئيسية للمحاسبة (علي وعثمان، ٢٠١٦: ٣).

١ (٢-١) مشكلة الدراسة:

ألقت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتراكم مديونيات الدول بنقلها على ميزانيات الدول بشكل عام، وعلى الدولة الأردنية بشكل خاص، الأمر الذي استوجب إحداث تغييرات أساسية في توجيه الضريبة وتعديلاتها في الأنظمة الضريبية، من أبرزها قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام ٢٠١٤ وتعديلاته. ونظراً لأهمية تلك التعديلات، واختلاف التشريعات الضريبية، فقد وردت في العديد من النصوص والمواد بعض الأسس والبيانات التي نتجت جراء التعديلات المتكررة على القانون، مما أثر على إيرادات الدولة من التحصيل الضريبي بين ما هو مُعلن من قبل المكلف، وبين الربح الضريبي المعدل، مما يؤثر على إيرادات الخزينة الواجبة من الضريبة، الأمر الذي يستدعي دراسة القوانين الضريبية المقررة حديثاً، ومدى تأثيرها على التحصيل الضريبي للدولة، ومنها قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته، للوقوف على الآثار الإيجابية لها، وتعديل ما يلزم لتحقيق الأهداف المرجوة؛ لذا يمكن طرح مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي الآتي:

" ما مدى انعكاس طرق التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته، وأثره على التحصيل الضريبي؟"

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة يمكن بيانها فيما يلي:

١. ما مدى انعكاس التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته على التحصيل الضريبي؟
٢. ما مدى انعكاس التشريعات الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته، على التحصيل الضريبي؟
٣. ما مدى انعكاس المحفزات الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته على التحصيل الضريبي؟

٢ (٣-١) أهمية الدراسة:

• الأهمية العلمية:

تتبع أهمية هذه الدراسة كونها تتناول موضوع طرق التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ وتعديلاته، والتحصيل الضريبي للشركات الصناعية الأردنية، الأمر الذي يزود المكتبات العلمية بشكل عام، والمحاسبية منها بشكل خاص بدراسة حديثة تناولت موضوع قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته، وتحديد انعكاساته على إيرادات الدولة؛ مما يشكل مرجعاً مهماً للباحثين في مجال الضريبة والمحاسبة.

• الأهمية العملية:

تزوّد الدراسات الحالية أصحاب القرار ومشرعي القوانين الضريبية، بدراسة مهمة من شأنها المساهمة في عمليات اتخاذ القرار، وبشكل يساهم في تعزيز التحصيل الضريبي، وتحديد أثر قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته فيها، إلى جانب الوقوف على جوانب الضعف فيها، والسعي نحو تقديم المقترحات والتعديلات التي من شأنها تصحيح جوانب الخلل فيه.

٣ (٤-١) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

١. تحديد أثر طرق التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته، على التحصيل الضريبي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
٢. الكشف عن أثر التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته، على التحصيل الضريبي.
٣. بيان أثر التشريعات الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته، على التحصيل الضريبي.
٤. تحديد أثر المحفزات الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته، على التحصيل الضريبي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

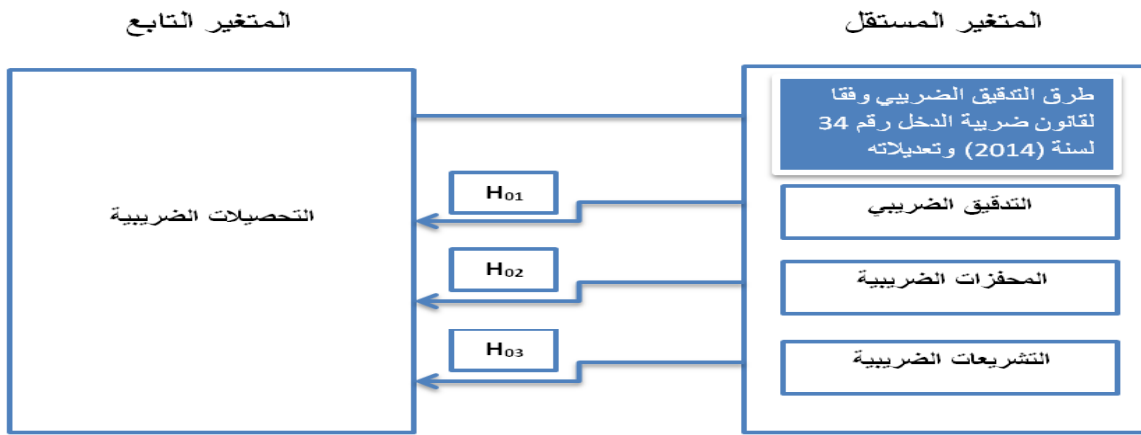
٤ (٥-١) فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضيات الرئيسية الآتية لتحقيق أهداف الدراسة:

- H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتشريعات الضريبية المعدلة بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤/٢٠١٤ وتعديلاته، مع التحصيل الضريبي.
- H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤/٢٠١٤ وتعديلاته، على التحصيل الضريبي.
- H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمحفزات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤/٢٠١٤ وتعديلاته، مع التحصيل الضريبي.

٥ (٦-١) نموذج الدراسة:

يوضح الشكل التوضيحي الآتي مخطط الدراسة الحالية:



الرسم التوضيحي ١: مخطط الدراسة

٦ (٧-١) حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة الحالية على قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) وتعديلاته، مع المتحصّلات الضريبية.

طرق التّدقيق الضّريبيّ بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته وأثرها على التّحصيل الضّريبيّ

- الحدود الزمانيّة: طُبِّقَت الدّراسة الحاليّة في الفصل الدّراسي الأوّل من العام الدّراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- الحدود المكانيّة: اقتصرَت الدّراسة الحاليّة على الشّركات الصّناعيّة المدرّجة في بورصة عمّان.
- الدّراسات السّابقة

- دراسة (Ojong et al, 2016) الموسومة بـ "The impact of tax revenue on economic growth: Evidence from Nigeria"

والتي سعت إلى بيان تأثير عائدات الضّرائب على الاقتصاد النيجيريّ، وفحص العلاقة بين ضريبة الأرباح البتروليّة والاقتصاد النيجيريّ، وتأثير ضريبة دخل الشّركة على الاقتصاد النيجيريّ، وفعاليّة الإيرادات غير التّفطّية على الاقتصاد النيجيريّ، كما تمّ الحصول على البيانات من النّشرة الإحصائيّة للبنك المركزيّ، وتمّ استخراجها من خلال طريقة المسح المكتبيّ، وكشفت النّتائج أنّ هناك علاقة كبيرة بين ضريبة أرباح البترول ونموّ الاقتصاد النيجيريّ، كما أظهرت أنّ هناك علاقة كبيرة بين الإيرادات غير التّفطّية ونموّ الاقتصاد النيجيريّ، إلى جانب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين ضريبة دخل الشّركة ونمو الاقتصاد النيجيريّ.

- دراسة (ميّ، ٢٠١٧) بعنوان " اثر التّعديلات في قانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ على ربحيّة شركات المقاولات".

والتي سعت إلى دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) على ربحيّة شركات المقاولات (دراسة تطبيقيّة على شركات المقاولات)، وقد اتّبع الباحث المنهج الوصفيّ التحليليّ، واستخدم الاستبانة كأداة أساسيّة لجمع البيانات وتحليلها، تألّفت عيّنة الدّراسة من (٦٥) مدقّقًا ضريبيًا في مديرية كبار المكلفين ومديرية متوسّطي دافعي الضّرائب للنّشاط الصّناعيّ في دائرة ضريبة الدّخل والمبيعات، وتوصّلت الدّراسة إلى وجود اثر سلبيّ لتعديلات قانون ضريبة الدّخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤)، إلى جانب وجود أثر سلبيّ لتعديل نسب ضريبة الدّخل على أرباح شركات المقاولات، كما خلصت الدّراسة إلى وجود أثر سلبيّ لتعديل نظام الإنابة والتفويض على أرباح شركات المقاولات، كما توصّلت الدّراسة إلى عدم وجود أثر لتعديل المصاريف المقبولة والاستهلاكات والمخصّصات والعقوبات والإجراءات الرّقابيّة على أرباح شركات المقاولات.

- دراسة (التمر، ٢٠١٧) بعنوان "أثر التّعير في التّشريعات الضّريبيّة على الإيرادات الضّريبيّة في الأردنّ".

والتي هدفت إلى الكشف عن أثر التّعير في التّشريعات الضّريبيّة على الإيرادات الضّريبيّة في الأردنّ، وقد قامت الدّراسة بجمع البيانات المتعلّقة بالإيرادات الضّريبيّة خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٦) والتي تشمل الضّرائب على المعاملات الماليّة، والضّرائب على الدّخل، والأرباح والضّرائب على الخدمات والسلع، وضريبة بيع العقار، والضّرائب على المعاملات الدّوليّة والتّجارة، وخلصت الدّراسة إلى أنّ إجماليّ الإيرادات الضّريبيّة في الأردنّ خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٦) كانت في تزايد مستمرّ، ممّا يعني أنّ التّعيرات في التّشريعات الضّريبيّة كان لها أثر إيجابيّ على إجماليّ الإيرادات الضّريبيّة.

- دراسة (Al-Abbadi and Abdul-Khaliq, 2017) بعنوان "The Causal Relationship between Sales Tax Revenue and Economic Growth in Jordan"

والتي سعت إلى فحص العلاقة السببيّة بين النموّ الاقتصاديّ وإيرادات ضريبة المبيعات العامّة في الأردنّ باستخدام منهجيّة جرانجر؛ من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيّرين خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٥، وقد تمّ استخدام تقنية Johansen للتّكامل المشترك، والتي أثبتت تفوّقها على نّجح Engle and Granger في تقييم التّكامل المشترك للمتغيّرات، وأظهرت النّتائج أنّ هناك علاقة تكامل مشتركة بين إيرادات ضريبة المبيعات العامّة، والنموّ الاقتصاديّ لبيانات الأردنّ، ووجود علاقة طويلة الأمد بين إيرادات ضريبة المبيعات العامّة، والنموّ الاقتصاديّ. علاوة على ذلك، تنتقل العلاقة السببيّة من إيرادات ضريبة المبيعات العامّة إلى النموّ الاقتصاديّ، وليس العكس. بناءً على نتائج اختبارات السببيّة، وتساعد التّعيرات في عائدات ضريبة المبيعات العامّة على تفسير التّغييرات التي تحدث في النموّ الاقتصاديّ.

- دراسة (الحمدي، ٢٠١٧) بعنوان "أثر القوانين الضّريبيّة على الإيرادات العامّة في الأردنّ".

والتي سعت إلى التّعريف على أثر قانون الضّريبة لعام (٢٠٠٩) وتعديلاته، وقانون الضّريبة لعام (٢٠١٤) على الإيرادات العامّة، واتّبعَت الدّراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ، وقد تمّ توزيع استبيان على (٢١٥) موظّف في دائرة الضّريبة ووزارة الماليّة في الأردنّ، وتوصّلت الدّراسة إلى وجود أثر كبير وإيجابيّ لقانوني الضّريبة لعام (٢٠٠٩) وعام (٢٠١٤) على حجم الإيرادات العامّة في الأردنّ، مع وجود بعض التّغرات القانونيّة في كلا القانونين.

- دراسة (متولي وأحمد، ٢٠١٧) بعنوان "أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية" التي هدفت إلى الكشف عن أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية، وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة حول قيم صافي الاستثمارات في مصر للفترة من (١٩٩٢-٢٠٠٣) وخلصت الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية إحدى أهم أدوات سياسة الدولة المالية، والتي تُستخدَم لتشجيع الاستثمارات، حيث إنَّ الإجازة الضريبية هي أكثر أنواع الحوافز الضريبية شيوعاً، إلا أنه يترتب عليها العديد من المشاكل، من أبرزها تحديد موعد بدء سريان الإعفاء.

- دراسة (البشيش، ٢٠١٨) بعنوان "أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية".

هدفت إلى التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على الاستثمار في الأردن، وأتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الباحث استبانة مخصصة لتحقيق أهداف الدراسة، وُرغعت على عدد من المحاسبين ومأموري التدقيق الضريبي والمدراء الماليين في (٦٧) شركة صناعية مساهمة مسجلة في هيئة تشجيع الاستثمار، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر لتعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على تشجيع الاستثمار والحوافز التشجيعية، إلى جانب عدم وجود فروق لتعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على تشجيع الاستثمار؛ يُعزى إلى عدد سنوات الاستثمار وجنسية المستثمر ورأس مال الشركة.

- دراسة (عوض، ٢٠١٨) بعنوان "مدى استخدام الدوائر الضريبية لأساليب التدقيق الحديثة وأثر ذلك على زيادة الإيرادات الضريبية" والتي هدفت إلى بيان مدى استخدام الأساليب الحديثة في عملية التدقيق الضريبي، وأثرها على زيادة الإيرادات الضريبية، وقد أتبتت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقامت بإعداد استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، تم توزيعها على عينة مكونة من (١١٩) شخصاً من مدققي الحسابات ومأموري التقدير في ضريبة الدخل، وخلصت الدراسة إلى أن التزام الدائرة الضريبية في استخدام أساليب التدقيق الحديثة يؤثر بشكل إيجابي على زيادة الإيرادات الضريبية.

- دراسة (Basheer et al, 2019) بعنوان "Impact of economic and financial factors on tax revenue: Evidence from the Middle East countries"

والتي سعت إلى دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والمالية على الإيرادات الضريبية للبحرين وسلطنة عمان من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠. ولهذا الغرض، تم إجراء تحليل انحدار اللوحة من خلال النظر في العوامل الاقتصادية والمالية، بما في ذلك نمو الناتج المحلي (GDP)، ومعدل الفائدة على الودائع، والإقراض، ومعدل الفائدة، وانتشار معدل الفائدة، ومعدل الفائدة الحقيقي، ونسبة رأس مال البنك إلى الأصول، وقروض البنك المتعترية إلى إجمالي القروض، وعلاوة المخاطرة على الإقراض، وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الفائض التقديري، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة كبيرة بين الإيرادات الضريبية والعوامل الاقتصادية والمالية، أي نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة رأس مال البنك إلى الأصول، وعلاوة المخاطر على الإقراض، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، والفائض/العجز التقديري.

- دراسة (Son and Cung, 2019) بعنوان "Individual Income Tax Revenue and Its Determinants: A Case Study in Vietnam. Advances in Economics and Business"

والتي هدفت إلى دراسة العوامل التي تؤثر على عائدات ضريبة الدخل الفردي في فيتنام، وأظهرت النتائج أن هناك ثلاثة عوامل لها التأثير الأقوى على إيرادات ضريبة الدخل الفردي، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية وعبء ضريبة الدخل الفردي والتضخم، بناءً على النتائج التجريبية.

- دراسة (Ewa et al, 2020) بعنوان "Impact of Tax Revenue on Economic Development in Nigeria"

والتي حاولت استكشاف تأثير ثلاثة تدفقات للدخل الضريبي -ضريبة الدخل من أرباح الشركات، وضريبة الدخل من أرباح شركات البترول، وضريبة القيمة المضافة على التنمية الاقتصادية ممثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الأساسية الحالية) للفترة ١٩٩٤ إلى ٢٠١٨، وعلى الرغم من أن الدراسة كشفت عن وجود تأثير كبير للضرائب من أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يوجد تأثير كبير للضرائب على أرباح شركات البترول على نمو الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا بسبب القيود، وحسب سقف إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)

طرق التّدقيق الضّريبيّ بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته وأثرها على التّحصيل الضّريبيّ

على إنتاج/ مبيعات نيجيريا وصدّات الأسعار العالميّة للنفط الخام على مدى العقد، كما كشفت الدّراسة عن عدم مبالاة دافعي الضّرائب تجاه دفع الضّرائب، ووجود تسريبات ضريبية بسبب الفساد وعدم الكفاءة الإداريّة من قبل السّلطات الضّريبية.

• منهجيّة الدّراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدّراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، أتبعّت الدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ لوصف موضوعها، والمتمثّل في طرق التّقدير الضّريبيّ وفق قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤ وتعديلاته، وأثره على التّحصيل الضّريبيّ، إذ قام الباحث ببناء استبانة لقياس المتغيّر المستقلّ وأبعاده والمتمثّل في طرق التّقدير الضّريبيّ وفق قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤ وتعديلاته، والمتغيّر التابع للتّحصيل الضّريبيّ، للتّوصّل إلى العلاقة بين متغيّرات الدّراسة وتحليلها؛ بغية الوصول إلى نتائج ذات أهميّة يزيد بها رصيد المعرفة عن موضوع الدّراسة.

مجتمع الدّراسة وعيّناتها:

تكوّن مجتمع الدّراسة من جميع المدقّقين الضّريبيين، ومدقّقي الحسابات والمفوضّين الضّريبيين، في حين بلغ عدد أفراد عيّنة الدّراسة (١٦٠) مدقّقًا ومفوضًّا، تمّ اختيارهم بطريقة عشوائية، كما تمّ توزيع ١٦٠ استبانة، تمّ استرجاع (١٥٦) منها، واستثناء (١٢) استبانة لعدم صلاحيتها، وكان عدد الاستبانات الصّالح للتّحليل (١٤٤) استبانة، بنسبة (٩٠٪) من إجماليّ الاستبانات التي تمّ توزيعها.

مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث على مصدرين رئيسين لجمع المعلومات اللازمة لبلوغ أهداف الدّراسة، والتي تتمثّل فيما يلي:

أولاً: المصادر الثانويّة

وهي البيانات المنشورة في الدّراسات السّابقة والأبحاث والدّوريات العلميّة والكتب العلميّة والمقالات المحكّمة وأطاريح الدّكتوراه العربيّة منها والأجنبيّة. فضلاً عن شبكة المعلومات العنكبوتيّة والإحصائيّات والنّشرات المتعلّقة حول موضوع الدّراسة ومتغيّراتها.

ثانياً: المصادر الأوليّة

اعتمدت الدّراسة في جمع بياناتها على استبانة تمّ تصميمها خصيصاً لتحقيق أهداف الدّراسة وبشكل ينسجم مع أسئلتها ومشكلتها، ومع ضمان تضمين كافّة المحاور التي تضمّنها الإطار النظريّ، وتألّفت أداة الدّراسة (الاستبانة) من جزأين: الأوّل: يتألّف من المعلومات الخاصّة بالمستجيبين. والثّاني: يتضمّن الفقرات والعبارات الخاصّة بأبعاد الدّراسة ومتغيّراتها، مع مراعاة وضوح الفقرات وترابطها وتسلسلها وتماسكها، مع التّأكّد من عدم وجود أيّة صعوبة أثناء تعبئتها.

أداة الدّراسة:

تمّ بناء استبانة للإجابة عن أسئلة الدّراسة واختبار فرضياتها، والتي تتألّف من الأقسام الآتية:

القسم الأوّل: يتضمّن هذا القسم البيانات الديموغرافيّة لأفراد عيّنة الدّراسة، وهي: النوع الاجتماعيّ، والتّخصّص، والمؤهل العلميّ، والشّهادات المهنيّة، وطبيعة العمل، وسنوات الخبرة.

القسم الثّاني: ويتضمّن هذا القسم متغيّرات الدّراسة وأبعادها، وقد تمّ تقسيمها إلى ثلاثة محاور:

المحور الأوّل: ويشمل العبارات الخاصّة بالتّشريعات الضّريبية وأثرها على التّحصيل الضّريبيّ.

المحور الثّاني: ويتألّف من العبارات المتعلّقة بالتّدقيق الضّريبيّ وأثره على التّحصيل الضّريبيّ.

المحور الثّالث: ويتضمّن العبارات المتعلّقة بالمحفّزات الضّريبية وأثرها على التّحصيل الضّريبيّ.

أحمد محمد عرفة

وقد تمّ الاستناد إلى محتوى قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته؛ لصياغة فقرات أداة الدراسة، واتبعت الاستبانة أسلوب القياس الإدراكي المعتمد على قياس ليكرت الخماسي لتحديد أوزان الفقرات؛ لقياس كلِّ بعد من أبعاد الدراسة، إذ تُبيّن هذه الأوزان تصوّرات أفراد عيّنة الدراسة تجاه أيّة فقرة من فقرات الدراسة، وللكشف عن المستوى العام والأهميّة النسبيّة لفقرات الدراسة وأهميّتها، والجدول الآتي يوضّح مقياس ليكرت الخماسي المستخدم:

جدول ٤: مقياس ليكرت الخماسي المتبع

موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسّطة	موافق بدرجة قليلة جداً	غير موافق على الإطلاق
٥	٤	٣	٢	١

ولوصف قيم المتوسطات الحسابيّة لأبعاد الدراسة وفقراتها، تمّ استخدام المعادلة الآتية لحساب طول الفئة لثلاثة مستويات، وهي مرتفع ومتوسّط وضعيف:

صدق أداة الدراسة:

تمّ اختبار صدق الأداة الظاهريّ من خلال عرضها على عدد من المحكّمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء الهيئة التدريسيّة في مختلف الجامعات الأردنيّة، والبالغ عددهم (٨) محكّمين وقد ذكرت أسماءهم ورتبهم العلميّة في ملحق (٢)، وذلك بغية التعرّف على مقترحاتهم وآرائهم حول صلاحية استخدام أداة الدراسة لجمع البيانات ووضوحها وتماسكها، أو إبداء أيّة ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما يتعلّق بال حذف أو التعديل أو الإضافة، وتمّ أخذ آراء جميع المحكّمين وتعديلاتهم وملاحظاتهم بعين الاعتبار، وتعديل الاستبانة وفقاً لها لتخرج بصورتها النهائيّة ملحق (١).

اختبار ثبات أداة الدراسة:

تمّ التأكّد من ثبات أداة الدراسة من خلال اختبار معامل كرونباخ ألفا (Cronbach coefficient)، إذ يمكن الحكم على قبول النتيجة في حال كون نتيجة المقياس مقبولة إحصائيّاً، إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا تفوق (٠,٦٠) (sekar, 2006:311)، وكلّما اقتربت قيمة المعامل من (١) كلما دلّ هذا على تمثّع أداة الدراسة بمعامل ثبات أعلى، والجدول الآتي يوضّح قيم معامل كرونباخ ألفا لأبعاد الدراسة والاستبيان ككل:

جدول ٥: قيم معامل الاتّساق الداخليّ كرونباخ ألفا لأبعاد الدراسة وللأداة ككل

الرقم	البعد	عدد الفقرات	قيمة الفا
١	التشريعات الضريبيّة وأثرها على التّحصيل الضريبيّ	١٢	٠,٩٣٦
٢	التّدقيق الضريبيّ وأثره على التّحصيل الضريبيّ	١٣	٠,٩٣١
٣	المحفّزات الضريبيّة وأثرها على التّحصيل الضريبيّ	١١	٠,٩٢٩
-	الأداء ككل	٣٦	٠,٩٦٤

وتشير النتائج إلى أنّ معامل الاتّساق الداخليّ لجميع أبعاد الدراسة وللأداة ككلّ أكبر من (٠,٦٠)؛ ممّا يدلّ على تمثّعها بثبات جيّد، ممّا يعكس صلاحية أداة الدراسة على تحقيق الأهداف المرجوة.

طرق التّدقيق الضّريبيّ بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته وأثرها على التّحصيل الضّريبيّ

• (٨-٣) الأساليب الإحصائيّة المستخدمة:

تمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفيّ والتّحليليّ للإجابة عن أسئلة الدّراسة واختبار فرضيّاتها، وذلك باستخدام برنامج التّحليل الإحصائيّ (SPSS)، بهدف الإجابة عن أسئلة الدّراسة واختبار فرضيّاتها، كما تمّ إجراء الأساليب الإحصائيّة الآتية:

١. مقاييس الإحصاء الوصفيّ (descriptive statistic) والمتمثّلة باستخراج النّسب المئويّة والتّكرارات لوصف خصائص عيّنة الدّراسة.
٢. مقاييس النّزعة المركزيّة المتمثّلة بالمتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة؛ للتّعرف على تصوّرات أفراد عيّنة الدّراسة حول أبعادها وعبارات كلٍّ منها.
٣. معامل الاتّساق الدّاخليّ (Cronbach alfa): لقياس ثبات أداة الدّراسة.
٤. اختبار (ت) للعيّنة الواحدة (One Sample T- Test) للتّأكّد من انعكاس المتغيّر المستقلّ على المتغيّر التّابع.

تحليل خصائص عيّنة الدّراسة:

بيّن الجدول الآتي توزيع أفراد عيّنة الدّراسة تبعاً لمتغيّرات الدّراسة:

جدول ٦: توزيع أفراد عيّنة الدّراسة تبعاً لمتغيّراتها

المتغيّر	الفئات	التّكرارات	النّسب المئويّة
النّوع الاجتماعيّ	ذكر	133	92.4%
	أنثى	11	7.6%
	المجموع	١٤٤	١٠٠%
المؤهل العلميّ	دبلوم	38	26.4%
	بكالوريوس	83	57.6%
	ماجستير	23	16.0%
	المجموع	١٤٤	١٠٠%
التّخصّص	حاسوب	23	16.0%
	محاسبة	46	31.9%
	اقتصاد	12	8.3%
	علوم ماليّة ومصرفيّة	56	38.9%
	أخرى	7	4.9%
	المجموع	١٤٤	١٠٠%
الشّهادات المهنيّة	JCPA	52	36.1%
	CMA	30	20.8%

أحمد محمد عرفة

10.4%	15	CPA	
32.6%	47	أخرى	
100%	144	المجموع	
59.0%	85	مدقق ضريبي	طبيعة العمل
22.2%	32	مدقق حسابات	
18.8%	27	مفوض ضريبي	
100%	144	المجموع	
5.6%	8	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
32.6%	47	6-10 سنوات	
25.7%	37	11-15 سنة	
36.1%	52	أكثر من 15 سنة	
100%	144	المجموع	

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

- النوع الاجتماعي: بلغت نسبة الذكور (92,4%)، بينما نسبة الإناث (7,6%).
- المؤهل العلمي: نلاحظ أن أكثر تكرار لأفراد عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس بمقدار (83) فرداً، ونسبة مئوية (57,6%)، بينما حملة شهادة الماجستير الأقل تكراراً بمقدار (23) فرداً ونسبة مئوية (16,0%).
- التخصص العلمي: نلاحظ أن أكثر تكرار لأفراد عينة الدراسة هم من العلوم المالية والمصرفية بمقدار (56) فرداً ونسبة مئوية (38,9%)، بينما من التخصصات الأخرى التي لم تُذكر، فكانوا الأقل تكراراً بمقدار (7) أفراد، ونسبة مئوية (4,9%).
- طبيعة العمل: نلاحظ أن أكثر تكرار لأفراد عينة الدراسة للمدقق الضريبي بمقدار (85) فرداً ونسبة مئوية (59,0%)، بينما المفوض الضريبي، فكانوا الأقل تكراراً بمقدار (27) فرداً، ونسبة مئوية (18,8%).
- الشهادات المهنية: تبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة (JCPA) بمقدار (52) فرداً، ونسبة مئوية (36,1%)، بينما (10,4%) من أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة (CPA)، وعددهم (15) أفراد.
- سنوات الخبرة: تبين أن أكثر تكرار لأفراد عينة الدراسة للذين تتراوح خبرتهم بين أكثر من 15 سنة بمقدار (52) فرداً، ونسبة مئوية (36,1%)، بينما الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات كانوا الأقل تكراراً بمقدار (8) أفراد، ونسبة مئوية (5,6%).

(3-4) تحليل فقرات الاستبانة:

يتضمن هذا القسم وصفاً لأبعاد الدراسة، إذ تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة الأبعاد، والجدول الآتي يبين ذلك:

طرق التّدقيق الضّربيّ بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته وأثرها على التّحصيل الضّربيّ

جدول 1: المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لأبعاد الدّراسة وللأداة ككلّ

الرّتبة	الأهميّة النسبيّة	الانحراف المعياريّ	المتوسّط الحسابيّ	أبعاد الدّراسة
٢	متوسّطة	1.034	3.29	التّشريعات الضّربيّة وأثرها على التّحصيل الضّربيّ
١	متوسّطة	1.028	3.44	التّدقيق الضّربيّ وأثره على التّحصيل الضّربيّ
٣	متوسّطة	1.006	3.23	المحفّزات الضّربيّة وأثرها على التّحصيل الضّربيّ
	متوسّطة	٠.902	3.33	المقياس العامّ

يظهر من الجدول (٧)، أنّ المتوسّط الكلّي للمقياس العامّ جاء بدرجة متوسّطة؛ إذ بلغ المتوسّط الحسابيّ الكلّي (٣,٣٣)، والانحراف المعياريّ (٠,٩٠٢)، وتراوح المتوسّطات الحسابيّة بين (٣,٢٣-٣,٤٤) على مقياس (ليكرت) الخماسيّ، واحتلالاً بُعداً التّدقيق الضّربيّ وأثره على التّحصيل الضّربيّ) المرتبة الأولى بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣,٤٤)، وانحراف معياريّ (١,٠٢٨)، في حين جاء بُعد (المحفّزات الضّربيّة وأثرها على التّحصيل الضّربيّ) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣,٢٣)، وانحراف معياريّ (١,٠٠٦).

البعد الأوّل: التّشريعات الضّربيّة وأثرها على التّحصيل الضّربيّ:

يستعرض الجدول الآتي المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والرّتبة ودرجة الأهميّة لفقرات هذا البعد، والجدول الآتي يوضّح ذلك:

جدول ٢: المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والرّتبة ودرجة الأهميّة لفقرات البعد الأوّل

الرّتبة	الأهميّة النسبيّة	الانحراف المعياريّ	المتوسّط الحسابيّ	الفقرات	الرّقم
٥	متوسّطة	1.351	3.4١	ساهم تعديل القانون لسنة ٢٠١٤ في تحسين التّحصيل الضّربيّ	١
٩	متوسّطة	1.415	3.11	إجراءات وقانون ضريبة الدّخل واضحة في تحديد ضريبة الدّخل	٢
٨	متوسّطة	1.315	3.1٦	سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدّخل مناسبة للتّحصيل من المكلفين	٣
١٠	متوسّطة	1.372	3.08	فرض ضرائب جديدة على القطاعات المهمّة يؤثّر على التّحصيل الضّربيّ	٤
٧	متوسّطة	1.327	3.38	يساهم التّهرّب الضّربيّ بشكل واضح على الإيرادات الضّربيّة	٥
٣	متوسّطة	1.301	3.49	تقوم دائرة ضريبة الدّخل بتقييم سياساتها المتّبعة بالتّحصيل الضّربيّ بشكل دائم	٦
٢	متوسّطة	1.348	3.51	حقّق صدور القانون المؤقّت رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ ثمّ القانون الدائم لسنة ٢٠١٤ وتعُدّل ليصبح ٣٤ وتعديلاته لسنة ٢٠١٤ ويسري العمل به اعتباراً من ٢٠١٩/١/١	٧
١٢	متوسّطة	1.455	2.95	الرّبط بين قرارات ضريبة الدّخل وضريبة المبيعات يؤثّر على التّحصيل الضّربيّ	٨
٦	متوسّطة	1.323	3.39	تغلبت الغرامات على المتهرّبين من الضريبة يؤثّر بشكل كبير على الإيرادات الضّربيّة	٩

أحمد محمد عرفة

٤	متوسطة	1.326	3.43	تم تعديل نسبة شريحة ضريبة الدخل حسب قانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ للقطاع الصناعي باستثناء صناعة الأدوية والملابس بزيادة بسيطة. هل أدى ذلك إلى زيادة التحصيل الضريبي	١٠
١	متوسطة	1.279	3.54	عدم لجوء الدائرة إلى تحويل المكلفين إلى المحاكم وإجراء تسوية من خلال الدائرة يؤدي إلى زيادة التحصيل	١١
١١	متوسطة	1.365	3.06	تبتكر دائرة ضريبة الدخل إجراءات وسياسات جديدة في مكافحة التهرب الضريبي	١٢
متوسطة		1.034	3.29	المقياس العام	

يظهر من الجدول (٨)، أن المتوسط الكلي لبعد التشريعات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي كلي لهذا البعد بلغ (٣,٢٩)، وانحراف معياري (١,٠٣٤). واحتلت الفقرة (١١) التي تنص على: "عدم لجوء الدائرة إلى تحويل المكلفين إلى المحاكم وإجراء تسوية من خلال الدائرة يؤدي إلى زيادة التحصيل"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٤)، وانحراف معياري (١,٢٧٩)، في حين جاءت الفقرة (٧) التي تنص على: "حق صدور القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ ثم القانون الدائم لسنة ٢٠١٤ وتعديل ليصبح ٣٤ وتعديلاته لسنة ٢٠١٤ ويسري العمل به اعتباراً من ٢٠١٩/١/١"، في المرتبة الثانية بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥١)، وانحراف معياري (١,٣٤٨). وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة (٦) التي تنص على: "تقوم دائرة ضريبة الدخل بتقييم سياساتها المتبعة بالتحصيل الضريبي بشكل دائم"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٩)، وانحراف معياري (١,٣٠١). في حين جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة (١٠) والتي تنص على "تم تعديل نسبة شريحة ضريبة الدخل حسب قانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ للقطاع الصناعي باستثناء صناعة الأدوية والملابس بزيادة بسيطة، هل أدى ذلك لزيادة التحصيل الضريبي؟"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٣)، وانحراف معياري (١,٣٢٦). وجاءت في المرتبة التاسعة الفقرة (٢) والتي تنص على "إجراءات وقانون ضريبة الدخل واضحة في تحديد ضريبة الدخل"، بمتوسط حسابي (٣,١١)، وانحراف معياري (١,٤١٥). في حين جاءت في المرتبة العاشرة الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "فرض ضرائب جديدة على القطاعات المهمة يؤثر على التحصيل الضريبي" بمتوسط حسابي (٣,٠٨)، وانحراف معياري (١,٣٧٢). وجاء في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة (١٢) والتي تنص على "تبتكر دائرة ضريبة الدخل إجراءات وسياسات جديدة في مكافحة التهرب الضريبي"، بمتوسط حسابي (٣,٠٦)، وانحراف معياري (١,٣٦٥). في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٨) والتي تنص على "الرابط بين قرارات ضريبة الدخل وضريبة المبيعات يؤثر على التحصيل الضريبي" بمتوسط حسابي (٢,٩٥)، وانحراف معياري (١,٤٥٥).

البعد الثاني: التدقيق الضريبي وأثره على التحصيل الضريبي:

يستعرض الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية لفقرات هذا البعد، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول ٣: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية لفقرات البعد الثاني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
١	سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدخل ومن خلال مديرية مكافحة التهرب الضريبي ساهمت بالتزام المكلفين وبالتالي زيادة التحصيل	3.1٤	1.382	متوسطة	١٢
٢	إجراءات مديرية مكافحة التهرب الضريبي زادت من التهرب الضريبي وانعدام الثقة بين دائرة ضريبة الدخل والمكلفين وبالتالي انخفاض التحصيل الضريبي	3.18	1.382	متوسطة	١٠
٣	يحتسب دخل المكلف لغايات الضريبة على أساس الاستحقاق المحاسبي مما يزيد من التحصيل الضريبي	3.18	1.382	متوسطة	٩
٤	للبنك أن يحتسب الضريبة على الفوائد والأرباح والعمولات	2.93	1.417	متوسطة	١٣

طرق التّدقيق الضّريبيّ بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته وأثرها على التّحصيل الضّريبيّ

				المعلّقة في سنة قبضها وذلك وفق التّعليمات التّنفيذيّة التي تصدر لهذه الغاية ممّا يزيد من التّحصيل الضّريبيّ	
٥	٧	متوسّطة	1.473	3.39	يؤدّي اعتماد نماذج الإقرارات الضّريبية والإشعارات والمذكّرات وأيّة نماذج أخرى يراها ضروريّة لتنفيذ أحكام هذا القانون من العوامل التي تزيد من التّحصيل الضّريبيّ
٦	١١	متوسّطة	1.500	3.16	ينعكس التزام المكلف بتنظيم السّجلات والمستندات والبيانات الماليّة اللازمة لتحديد مقدار الضّريبة المستحقّة عليه شريطة أن تكون معدّة وفق معايير المحاسبة الدوليّة ومدقّقة ومصادقاً عليها من محاسب قانوني وبالاحتفاظ بها لمدة أربع سنوات بزيادة التّحصيل الضّريبيّ
٧	٨	متوسّطة	1.526	3.36	استخدام المدقّق لأجهزة الحاسوب في تنظيم سجلّاته ومستنداته وبياناته الماليّة يزيد من التّحصيل الضّريبيّ
٨	٥	متوسّطة	1.349	3.61	توضيح الأسس التي تمّ الاستناد إليها في التّدقيق يزيد من التّحصيل الضّريبيّ
٩	١	مرتفعة	1.343	3.91	قيام الدّائرة بإصدار قرار تقدير أوّلٍ تحدّد فيه قيمة الضّريبة المقدّرة على المكلف في حال تخلّف المكلف عن تقديم الإقرار الضّريبيّ خلال المدّة المحدّدة في هذا القانون، يزيد من التّحصيل الضّريبيّ
١٠	٣	مرتفعة	1.299	3.80	عدم وعي المكلفين المتهرّبين يؤدّي إلى زياده في التّحصيل أحياناً
١١	٦	متوسّطة	1.348	3.53	استعمال أساليب احتمالية وغشّي وتزوير أو تقديم بيانات وهميّة يؤدّي إلى تخفيض التّحصيل الضّريبيّ
١٢	٤	متوسّطة	1.369	3.67	تقوم دائرة ضريبة الدّخل والمبيعات بموجب القانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ بحاسبة المقاولات اما حسب الضّريبة المقطوعه أو حسب الحسابات ممّا يؤثّر على التّحصيل
١٣	٢	مرتفعة	1.223	3.83	تقوم دائرة ضريبة الدّخل وفق القانون بالتقدير الأوّل والإداريّ ممّا يساهم في زياده التّحصيل الضريبي بشكل دائم
		متوسّطة	1.028	3.44	المقياس العام

يظهر من الجدول (٩)، أن المتوسّط الكليّ لبعد التّدقيق الضّريبيّ وأثره على التّحصيل الضّريبيّ جاء بدرجة متوسّطة، وبتوسّط حسابيّ كليّ لهذا البعد بلغ (٣,٤٤)، وانحراف معياريّ (١,٠٢٨). واحتلّت الفقرة (٩) التي تنصّ على: " قيام الدّائرة بإصدار قرار تقدير أوّلٍ تحدّد فيه قيمة الضّريبة المقدّرة على المكلف في حال تخلّف المكلف عن تقديم الإقرار الضّريبيّ خلال المدّة المحدّدة في هذا القانون، يزيد من التّحصيل الضّريبيّ"، المرتبة الأولى بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣,٩١)، وانحراف معياريّ (١,٣٤٣)، في حين جاءت الفقرة (١٣) التي تنصّ على: "تقوم دائرة ضريبة الدّخل وفق القانون بالتقدير الأوّل والإداريّ ممّا يساهم في زياده التّحصيل الضريبي بشكل دائم"، في المرتبة الثّانية بين فقرات هذا البعد، بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣,٨٣)، وانحراف معياريّ (١,٢٢٩). وجاء بالمرتبة الثّالثة الفقرة (١٠) التي تنصّ على: "عدم وعي المكلفين المتهرّبين يؤدّي إلى زياده في التّحصيل أحياناً"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣,٨٠)، وانحراف معياريّ (١,٢٢٩). في حين جاء بالمرتبة الرّابعة الفقرة (١٢) والتي تنصّ على: "تقوم دائرة ضريبة الدّخل والمبيعات بموجب القانون ٣٤ لسنة ٢٠١٤ بحاسبة المقاولات اما حسب الضّريبة المقطوعه أو حسب الحسابات ممّا يؤثّر على التّحصيل"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣,٦٧)، وانحراف معياريّ (١,٣٦٩). وجاء بالمرتبة العاشرة الفقرة (٢) والتي تنصّ على: " إجراءات مديرية مكافحة التّهرب الضّريبيّ زادت من التّهرب الضّريبيّ وانعدام التّقة بين دائرة ضريبة الدّخل والمكلفين وبالتالي انخفاض التّحصيل الضّريبيّ"، بمتوسّط حسابيّ (٣,١٨)، وانحراف معياريّ (١,٣٨٢). في حين جاء بالمرتبة الحادية

أحمد محمد عرفة

عشر الفقرة رقم (٦) والتي تنصُّ على: "ينعكس التزام المكلف بتنظيم السجلات والمستندات والبيانات المالية اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة عليه شريطة أن تكون معدة وفق معايير المحاسبة الدولية ومدققة ومصادقاً عليها من محاسب قانوني وباحتفاظ بها لمدة أربع سنوات بزيادة التحصيل الضريبي" بمتوسط حسابي (٣,١٦)، وانحراف معياري (١,٥٠٠). وجاء بالمرتبة قبل الأخيرة الفقرة (١) والتي تنصُّ على: "سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدخل ومن خلال مديرية مكافحة التهرب الضريبي ساهمت بالتزام المكلفين وبالتالي زيادة التحصيل"، بمتوسط حسابي (٣,١٤)، وانحراف معياري (١,٣٨٢). في حين جاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٤) والتي تنصُّ على: " للبنك أن يحتسب الضريبة على الفوائد والأرباح والعمولات المعلقة في سنة قبضها وذلك وفق التعليمات التنفيذية التي تصدر لهذه الغاية ممَّا يزيد من التحصيل الضريبي"، بمتوسط حسابي (٢,٩٣)، وانحراف معياري (١,٤١٧).

البعد الثالث: المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي:

يستعرض الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية ل فقرات هذا البعد، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية لفقرات البعد الثالث

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
١	يؤدي تقسيط المبلغ المستحق على المكلف وفق الشروط والإجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية ولأسباب مبررة إلى زيادة التحصيل الضريبي	3.9٢	1.238	مرتفعة	١
٢	دائرة ضريبة الدخل زادت من التحصيلات من خلال تسهيل إجراءات التقسيط وشروطه	3.4٤	1.432	متوسطة	٤
٣	تخفيض الإعفاءات الشخصية تؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي	3.45	1.327	متوسطة	٣
٤	أدت الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ إلى زيادة التحصيلات الضريبية	3.4٧	1.2٩٠	متوسطة	٢
٥	تعُد الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد العاديين وذوي الدخل المحدود عادلة وشاملة	3.2٦	1.428	متوسطة	٧
٦	تشجع الحوافز الضريبية التي يتضمنها قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ إلى تشجيع المكلفين على سداد الضريبة دون تأخير	3.26	1.384	متوسطة	٦
٧	تحفز غرامة تأخير الدفع المكلف على سرعة دفع المستحق عليه	3.33	1.301	متوسطة	٥
٨	يؤدي منح المكلف للإعفاءات الضريبية المؤقتة في بداية المشروع إلى زيادة المشاريع داخل البلد، ومن ثم زيادة التحصيلات الضريبية	3.20	1.390	متوسطة	٨
٩	يؤدي منح الإعفاءات الضريبية للمشاريع الأجنبية داخل البلد إلى زيادة التحصيلات الضريبية	2.56	1.273	متوسطة	١١
١٠	يساهم تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة إلى تشجيع المكلفين على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة	2.97	1.164	متوسطة	٩
١١	يؤدي تنزيل أي مبلغ دُفع خلال الفترة الضريبية باعتباره تبرعاً دون نفع شخصي لأي من الدوائر الحكومية أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات من الدخل الإجمالي إلى زيادة الإيرادات الضريبية	2.65	1.237	متوسطة	١٠
	المقياس العام	3.23	1.006	متوسطة	

طرق التّدقيق الضّربيّ بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته وأثرها على التّحصيل الضّربيّ

يظهر من الجدول (١٠)، أنّ المتوسّط الكليّ لبعْد المحفّرات الضّربيّة وأثرها على التّحصيل الضّربيّ جاء بدرجة متوسّطة، ومتوسّط حسابيّ كليّ لهذا البعْد بلغ (٣,٢٣)، وانحراف معياريّ (١,٠٠٦). واحتلت الفقرة (١) التي تنصّ على: "يؤدّي تقسيط المبلغ المستحقّ على المكلف وفق الشّروط والإجراءات التي تحدّدها التّعلمات التّنفيذيّة ولأسباب مبرّرة إلى زيادة التّحصيل الضّربيّ"، المرتبة الأولى بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣,٩٢)، وانحراف معياريّ (١,٢٣٨)، في حين جاءت الفقرة (٤) التي تنصّ على: "أدت الإعفاءات الضّربيّة في قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ إلى زيادة التّحصيلات الضّربيّة"، في المرتبة الثّانية بين فقرات هذا البعْد، بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣,٤٧)، وانحراف معياريّ (١,٢٩٠). وجاء بالمرتبة الثّالثة الفقرة (٣) التي تنصّ على: "تخفيض الإعفاءات الشّخصيّة يؤدّي إلى زيادة التّحصيل الضّربيّ"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣,٤٥)، وانحراف معياريّ (١,٣٢٧). في حين جاء بالمرتبة الرّابعة الفقرة (٢) والتي تنصّ على: "دائرة ضريبة الدّخل زادت من التّحصيلات من خلال تسهيل إجراءات التّقسيط وشروطه"، بمتوسّط حسابيّ بلغ (٣,٤٤)، وانحراف معياريّ (١,٤٣٢). وجاء بالمرتبة الثّامنة الفقرة (٨) والتي تنصّ على: "يؤدّي منح المكلف للإعفاءات الضّربيّة المؤقتة في بداية المشروع إلى زيادة المشاريع داخل البلد، ومن ثمّ زيادة التّحصيلات الضّربيّة"، بمتوسّط حسابيّ (٣,٢٠)، وانحراف معياريّ (١,٣٩٠). في حين جاء بالمرتبة الثّاسعة الفقرة رقم (١٠) والتي تنصّ على: "يساهم تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة إلى تشجيع المكلفين على تقديم إقرارهم الضّربيّة بصورة سليمة" بمتوسّط حسابيّ (٢,٩٧)، وانحراف معياريّ (١,١٦٤). وجاء بالمرتبة قبل الأخيرة الفقرة (١١) والتي تنصّ على: "يؤدّي تنزيل أيّ مبلغ دُفِع خلال الفترة الضّربيّة باعتباره تبرّعاً دون نفع شخصيّ لأيّ من الدّوائر الحكوميّة أو المؤسّسات الرّسميّة العامّة أو المؤسّسات العامّة أو البلديّات من الدّخل الإجماليّ إلى زيادة الإيرادات الضّربيّة"، بمتوسّط حسابيّ (٢,٦٥)، وانحراف معياريّ (١,٢٣٧). في حين جاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٩) والتي تنصّ على يؤدّي منح الإعفاءات الضّربيّة للمشاريع الأجنبيّة داخل البلد إلى زيادة التّحصيلات الضّربيّة" بمتوسّط حسابيّ (٢,٥٦)، وانحراف معياريّ (١,٢٧٣).

• (٤-٤) اختبار فرضيّات الدّراسة:

— نتائج اختبار الفرضيّة الأولى والتي تنصّ على أنّه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة (0.05) للتّشريعات الضّربيّة المعدّلة بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤/٢٠١٤ وتعديلاته مع التّدخل الضّربيّ". وللتأكّد من تأثير التّشريعات الضّربيّة في التّحصيل الضّربيّ، تمّ إجراء اختبار (ت) للعيّنة الواحدة، والجدول الآتي يبيّن ذلك:

جدول 5: نتائج اختبار (ت) للعيّنة الواحدة لاختبار الفرضيّة الأولى

قيمة الاختبار = ٣						البعْد
مستوى الدّلالة	قيمة (T)	درجة الحرّيّة	الانحراف المعياريّ	المتوسّط الحسابيّ	العيّنة	
٠,٠٠١	٣,٤٠	١٤٣	1.03358	3.2928	١٤٤	التّشريعات الضّربيّة وأثرها على التّحصيل الضّربيّ

يتبيّن من الجدول أعلاه، أنّ قيمة T المحسوبة عند مستوى الدّلالة (0.05) قد بلغت (٣,٤٠) في حين بلغت قيمة مستوى الدّلالة (٠,٠٠١) ممّا يعني رفض الفرضيّة العدميّة وقبول الفرضيّة البديلة، والتي تنصّ على أنّه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة (0.05) للتّشريعات الضّربيّة المعدّلة بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤/٢٠١٤ وتعديلاته مع التّحصيل الضّربيّ".

— نتائج اختبار الفرضيّة الثّانية والتي تنصّ على أنّه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة (0.05) للتّدقيق الضّربيّ بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤/٢٠١٤ وتعديلاته على التّحصيل الضّربيّ". وللتأكّد من تأثير التّدقيق الضّربيّ في التّحصيل الضّربيّ، تمّ إجراء اختبار (ت) للعيّنة الواحدة والجدول الآتي يبيّن ذلك:

جدول 6: نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية

قيمة الاختبار = 3						البعد
مستوى الدلالة	قيمة (T)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة	
0,000	5,107	143	1.02820	3.4376	144	التدقيق الضريبي وأثره على التحصيل الضريبي

يتبين من الجدول أعلاه، أن قيمة T المحسوبة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) قد بلغت (5.107) في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة (0,000) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34 وتعديلاته على التحصيل الضريبي".

نتائج اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمحفزات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34 وتعديلاته مع التحصيل الضريبي".

وللتأكد من تأثير المحفزات الضريبية في التحصيل الضريبي، تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول 7: نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثالثة

قيمة الاختبار = 3						البعد
مستوى الدلالة	قيمة (T)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة	
0,007	2,719	143	1.00591	3.2279	144	المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي

يتبين من الجدول أعلاه، أن قيمة T المحسوبة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) قد بلغت (2,719) في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة (0,007) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمحفزات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34 وتعديلاته على التحصيل الضريبي".

التوصيات:

تبعاً للنتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- نشر الوعي الضريبي بين المواطنين وتنميته، وتوضيح أهمية الالتزام بدفع الضرائب في مواعيدها المستحقة، وأثرها على إيرادات الدولة؛ مما ينعكس إيجاباً على تمويل المشاريع الخدمية المقدمة لهم.
- الارتقاء بمستوى الخدمات الضريبية للوصول إلى خدمات ضريبية تتمتع بدرجة عالية من الجودة، تعتمد على العدالة والشفافية وتطوير الخدمات الضريبية وتبسيطها وتجديدها باستمرار.
- العمل على تطوير السياسات والتشريعات الضريبية التي تكفل وجود حوافز ضريبية من شأنها تعزيز وتشجيع الاستثمارات الخارجية والداخلية لما لها من انعكاسات إيجابية على الدولة والمجتمع.
- تطوير الكوادر الوظيفية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وتزويدها بأحدث المهارات والخبرات والبرامج التدريبية والتطورات التكنولوجية لتسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة في تقديم الخدمات الضريبية

اقتراحات الدراسات المستقبلية:

- دراسة أثر التشريعات الضريبية لقانون رقم (34) لعام (2014) وتعديلاته على التهرب الضريبي.
- دراسة أثر التشريعات الضريبية لقانون رقم (34) لعام (2014) وتعديلاته على تشجيع الاستثمارات.

طرق التدقيق الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته وأثرها على التحصيل الضريبي

- اثر الحوكمة الضريبية على الإيرادات الضريبية (دراسة حالة: دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية)

المصادر والمراجع:

— المراجع العربية

- احمد، ربا وعلي، محمد ومحمد، نشوان.(٢٠١٩). برنامج حساب ضريبة الدخل للموظفين باستخدام الفيچول بيسك وقاعدة البيانات الاكسس. *مجلة الرافدين للعلوم الحاسوب والرياضيات* ١٣(١)، ٥٣-٦٧.
- احمد، ميسون وحمد، بشير.(٢٠١٥). تقويم اجراءات الاقرار عن ضريبة الدخل للحد من التهرب الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* ١٠(٣٠)، ١٤٤-١٧٠.
- اغا، نضال.(٢٠١٩). مقارنة الايرادات الضريبية والزكوية وفقا لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (١٧) لعام (٢٠٠٤) وقانون تنظيم الزكاة رقم (٩) لعام (٢٠٠٨). رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين
- أمين، كويدي وعثمان، مداحي.(٢٠٢٠). دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة البشائر الاقتصادية* ٦(٢)، ٢٨٠-٢٩٦
- البشيش، هشام.(٢٠١٨) اثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) على الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسراء الخاصة، الأردن.
- بعدالعزیز، احمد.(٢٠١٦). دور الايرادات الضريبية كمصدر من مصادر التمويل لتنمية الاقتصادية. *مجلة الدراسات العليا* ٦(٢٣)، ١٩٨-٣٣٠
- بني فضل، جميل.(٢٠١٨). دور محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل الفلسطينية في تحقيق العدالة الضريبية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين
- بني هاني، رشا.(٢٠١٩). اثر تحرير التجارة الزراعية على الايرادات الضريبية في الأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠١٦. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة جرش ، الأردن
- بودرومة، فهد.(٢٠١٨). تأثير تحطيط ضريبة الدخل على قيمة الشركة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد العربي بن المهدي/ ام البواقي، الجزائر.
- بوفرح، امنية ودادة، دليلة.(٢٠١٥) المداخلة حول اثر التحفيزات الضريبية في تشجيع حجم الاستثمارات في الجزائر. الملتقى الوطني حول الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار. جامعة ام البواقي، الجزائر
- تير، وينب.(٢٠١٧). اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر/ دراسة مقارنة بدول المغرب العربي./ رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ام البواقي، الجزائر.
- الجبوري، بتول والعاوي، رائد.(٢٠١٩). ضريبة الدخل ودورها في الايرادات العامة في العراق: دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦). *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية* ٢٥(٢٥)، ٨٣-١١٤.
- جرتلي، نجية.(٢٠١٨). فعالية الرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي. مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ام البواقي، الجزائر.
- جغام، محمد.(٢٠٢٠). دور الرقابة الجبائية في محاربة التهرب الجبائي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مسيلة، الجزائر
- جغولف، ثلجة.(٢٠١٨). النموذج النظري لقرار التهرب من ضريبة الدخل. *مجلة العلوم الانسانية* ٥٠(٥٠)، ٢٧٧-٢٨٩.
- حطيط، رنا.(٢٠١٦). عدالة الضريبة على القيمة المضافة، ط.١، مكتبة زين الحقوقية والادبية.
- الحلاق، محمد.(٢٠١٨). التشريع الضريبي. منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
- الحمدی، نادية.(٢٠١٧). اثر القوانين الضريبية على الايرادات العامة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية، الأردن.

أحمد محمد عرفة

- الدخيل، احمد وكريم، نادية.(٢٠١٦). الحوافز الضريبية وسيلة لدفع القطاع الخاص إلى توفير بيئة صديقة للوعق. *مجلة جامعة تكريت للحقوق*. العدد الخاص بالمؤتمر الدولي الأول (المؤتمر الوطني الرابع). ١١٤-١٥٤
- الرواي، احمد.(٢٠١٩). اثر المحاسبة الرشيقة في تخطيط تكاليف الانتاج في الشركات الصناعية المساهمة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.
- السعيد، أحلام.(٢٠١٥). التدقيق الجبائي كوسيلة للحد من التهرب الضريبي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مسيلة، الجزائر
- الشافعي، محمد.(٢٠١٧). الطوابط القانونية والفنية للضريبة على الدخل: دراسة مقارنة وتطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي. ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون.. اداة للإصلاح والتطوير). (٢)، ٣٢٧-٣٨٠
- شخاترة، مأمون.(٢٠٢٠). اثر منظومة ضريبة الدخل والمبيعات في رفع كفاءة تحصيل الضرائب في الاردن. *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية*. ٢٨،(١)، ١٨٦-٢٠٣.
- الشخانة، محمد.(٢٠١٥). اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: دراسة ميدانية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الاسراء الخاصة، الأردن.
- الشمبول، مها.(٢٠١٩). الاثر المتوقع لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة (٢٠١٨) على القوائم المالية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.
- شيخ، كريمة.(٢٠١٩). دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة الغش الضريبي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجلاي بونعامه بيخميس مليانة ، الجزائر
- شيهب، بثينة والرزيق، ريم.(٢٠١٨). اثر ضريبة الدخل على حجم الاستثمار في المؤسسة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥، الجزائر
- صبري، جمال. (٢٠١٧). ضريبة الدخل ودورها في الإيرادات العامة في الأردن. دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤). *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*. (٥٢)، ٣٣٣-٣٥٤.
- صبري، جمال.(٢٠١٥). ضريبة الدخل بالعراق ومعاملة المرأة المتزوجة المكلفة. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*. ١٠،(٣٢)، ٢٤٢-٢٥٢.
- طلحة، مختار وعدالة، العجال.(٢٠١٨). الحوكمة ودورها في تحسين عملية التدقيق الجبائي. *مجلة مجاميع المعرفة*. (٦)، ٨٧-٩٩
- الظاهر، مفيد وطنبور، كايد وصباح، رشا وابو حلاوة، شادي والدويكات، انوار.(٢٠١٩). اثر نظام الرقابة الداخلية في دوائر ضريبة الدخل على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر العاملين في ضريبة الدخل. *مجلة جامعة الخليل للبحوث*. ١٥،(١)، ٥٦-٨٩.
- عبدالرحمن، زينب وعبد، عبدالصاحب.(٢٠١٦). المساهمة التمويلية للضرائب على شركات النفط الاجنبية في دعم الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة لشركة نفط اجنبية في العراق. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*. ١١،(٣٧)، ٢٢-٤٨.
- عبدالهادي، حنان.(٢٠١٦). اثر التهرب الضريبي على الإيرادات الضريبية. *مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة الامام الزهري*. ٢،(٣)، ١-٢٥
- عبود، انوار ومحمد، ميمونة.(٢٠٢٠). اهمية الافصاح المحاسبي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة بطريقة التقدير الذاتي. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية*. ١٢،(١)، ١٠٦-١٢٧.
- علاونة، محمد.(٢٠١٧). اثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (٨) لسنة (٢٠١١) على الخزينة العامة وكبار المكلفين. رسالة ماجستير غير مطروحة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- علم، باهر.(٢٠١٧). المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة نخضة الشرق، عمان، الأردن.
- علي، خديجة وعثمان، عصام.(٢٠١٦) مدى تطبيق المبادئ المحاسبية في تقويم الأصول في الوحدات الحكومية. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية*. المؤتمر العلمي الأول لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. ١-١٥

طرق التّدقيق الضّريبيّ بموجب قانون ضريبة الدّخل رقم ٣٤ لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته وأثرها على التّحصيل الضّريبيّ

عمارة، ياسر وزهواني، بن سالم وحواوي، محمد.(٢٠١٨). اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حمّة الخضر بالوادي، الجزائر.

عوض، اريج.(٢٠١٨). مدى استخدام الدوائر الضريبية لاساليب التدقيق الحديثة واثر ذلك على زيادة الايرادات الضريبية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عيساوي، عبدالقادر.(٢٠١٦). الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بالقائد، الجزائر.

القضاة، مامون.(٢٠١٦) مدى فاعلية منظومة ضريبة المبيعات في الأردن واثرها بحجم الايرادات. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية.٢٤(١)،١٦-٢٥.

القعايدة، فادي.(٢٠١٦). اثر الانظمة المحاسبية على دعم قرارات مقدمي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية: دراسة ميدانية بالتطبيق على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. اطروحة دكتوراة غير منشورة. جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.

كمال، محمد وشياع، عبدالامير.(٢٠١٦). استخدام تحليل الانحدار كاجراء تحليلي لفرض المساعدة في اتخاذ القرارات في التدقيق الضريبي. مجلة دراسات محاسبية ومالية.١١(٣٥)،١٢٨-١٥٤.

متولي، عظام واحمد، صلاح.(٢٠١٧). اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الاجنبي في مصر والدول العربية. الفكر المحاسبي.٢١(٢)،٥١٨-٥٧٥.

المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني.(٢٠١٦). السياسة والادارة الضريبية في الأردن واثر قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) على بعض القطاعات الاقتصادية.

محمد، عمرو.(٢٠١٧). دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث، جامعة الاسكندرية

معالي، سامح.(٢٠١٥). معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

مليح، يونس.(٢٠١٩). الضمانات المصدرية للملزم اثناء مرحلة التحصيل الضريبي. مجلة الابحاث والدراسات القانونية.(١٣)،٨١-١١٨.

مي، راضي.(٢٠١٧). اثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ على ربحية شركات المقاولات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسراء الخاصة، الأردن.

نشوان، اسكندر.(٢٠١٧). استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل لدولة فلسطين: دراسة تحليلية. مجلة جامعة الاقصى.٢١(١)،٢١٢-٢٥٨.

النمر، ليمان.(٢٠١٧). اثر التغير في التشريعات الضريبية على الايرادات الضريبية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية، الأردن.

النواصرة، عبدالرحمن.(٢٠١٩) اثر الايرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن للفترة من (١٩٩٢-٢٠١٧) رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن

الوادية، فادي.(٢٠١٨). دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الازهر في غزة، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

Alam, S. A., Inchauste, G., & Serajuddin, U. (2017). The Distributional Impact of Fiscal Policy in Jordan.

Abdallah, A. A. J. (2017). The Conformity Level of Income Tax Accounting In Jordan with the Requirements of the International Accounting Standard IAS (12) in Terms of Taxable Temporary Differences' Recognition. **International Business Research**, 10(5).

- Al-Abbadi, H. A., & Abdul-Khaliq, S. (2017). The Causal Relationship between Sales Tax Revenue and Economic Growth in Jordan. **International Research Journal of Applied Finance**, 8(3), 170-177.
- Alasfour, F. (2019). Costs of distrust: The virtuous cycle of tax compliance in Jordan. **Journal of Business Ethics**, 155(1), 243-258.
- Alasfour, F., Samy, M., & Bampton, R. (2016). The determinants of tax morale and tax compliance: Evidence from Jordan. In *Advances in Taxation*. Emerald Group Publishing Limited.
- Alshir'ah, A. F., Abdul-Jabbar, H., & Samsudin, R. S. (2016). Determinants of sales tax compliance in small and medium enterprises in Jordan: A call for empirical research. *Small*, 10, 49.
- Arnold, B. J., Ault, H. J., & Cooper, G. (Eds.). (2019). *Comparative income taxation: a structural analysis*. **Kluwer Law International BV**.
- Basheer, M., Ahmad, A., & Hassan, S. (2019). Impact of economic and financial factors on tax revenue: Evidence from the Middle East countries. **Accounting**, 5(2), 53-60.
- Ewa, U. E., Adesola, W. A., & Essien, E. N. (2020). Impact of Tax Revenue on Economic Development in Nigeria. **International Business Research**, 13(6), 1-1.
- Mdanat, M. F., Shotar, M., Samawi, G., Mulot, J., Arabiyat, T. S., & Alzyadat, M. A. (2018). Tax structure and economic growth in Jordan, 1980-2015. **EuroMed Journal of Business**, 13(1), 102-127.
- Ojong, C. M., Anthony, O., & Arikpo, O. F. (2016). The impact of tax revenue on economic growth: Evidence from Nigeria. **IOSR Journal of economics and finance**, 7(1), 32-38.
- Son, T. T., & Cung, N. H. (2019). Individual Income Tax Revenue and Its Determinants: A Case Study in Vietnam. **Advances in Economics and Business**, 7(5), 185-193.